حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٨ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠٢٠)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

دراسة في أرشيف المجلس التشريعي الأردني الأول حول المعاهدة الأردنية-البريطانية ١٩٢٨

د. بسّام عبدالسّلام البطوش*

أستاذ مشارك– كلية العلوم الاجتماعية والأساسية– جامعة الحسين التقنية– عمّان – الأردن

المستخلص

المهمة الأساسية لهذا البحث دراسة موقف المجلس التشريعي الأردني الأول ١٩٢٩-١٩٣١، من المعاهدة الأردنية – البريطانية ١٩٢٨. وتكمن أهمية هذه الدراسة من حيث الموضوع في أنها تعود الى جذور نشأة الحياة التشريعية والسياسية في الأردن؛ فهذا المجلس يعد أول مجلس تشريعي منتخب في إمارة شرقي الأردن، ويمثل مرحلة ميلاد الحياة التشريعية والديمقراطية الأردنية. كما ترسم هذه الدراسة ملامح الفكر السياسي الأردني في تلك المرحلة المبكرة والأفكار المطروحة حول قضايا سياسية وطنية هامة، كالموقف من الانتداب البريطاني، والاستقلال، والسيادة، والحكم الدستوري.اما من حيث المصادر فإن اهمية هذه الدراسة تكمن في الاعتماد على مصدر اولي هام هو محاضر جلسات المجلس التشريعي الأردني المحفوظة لدى أرشيف مجلس النواب الأردني، بما تتيحه من التعرف على حقيقة ماجرى من مداولات في المجلس حول المعاهدة، وما يتيحه ذلك من تكوين صورة دقيقة وكاملة عن اتجاهات الفكر وخريطة المواقف داخل المجلس حيال المعاهدة، وما اتصل بها وتفرع عنها من مسائل ضلت مهيمنة على أعمال المجلس منذ جلسته الأولى وحتى جلسته الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: تاريخ الأردن، الحياة التشريعية، معاهدة ١٩٢٨، الحركة الوطنية، عهد الامارة

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٠.

مقدمة

ارتبط ميلاد المجلس التشريعي الأردني الأول ١٩٢٩، بتوقيع المعاهدة الأردنية – البريطانية ١٩٢٨، إذ نصت المعاهدة على أن تنفيذها رهن بالمصادقة عليها من هيئة أردنية منتخبة، فكان من استحقاقاتها صدور القانون الأساسي في نيسان ١٩٢٨، وقانون الانتخاب في حزيران ١٩٢٨، وجرت الانتخابات في مطلع ١٩٢٩. وكان جليا أن أول مهام المجلس التشريعي الأردني الأول، هي المصادقة على المعاهدة الأردنية – البريطانية. ولما واجهت هذه المعاهدة موجة من الرفض الشعبي الأردني، وولدت جراء التفاعل معها حركة سياسية أردنية، تمتلك برنامجها السياسي، المسمى "الميثاق الوطني"، الصادر عن المؤتمر الوطني الأردني الأول المنعقد في تموز ١٩٢٨، فكان من المتوقع أن تكون عملية ولادة المجلس عسيرة، وهذا ما كان، فقد ولد المجلس في وسط الجدل المحتدم حول المعاهدة.

في وسط هذه الظروف جرت انتخابات المجلس التشريعي الأردني الأول، وشهدت البلاد حركة نشطة لمقاطعة الانتخابات، وفي مقابلها حركة رسمية أكثر نشاطا للدعوة للمشاركة في العملية الانتخابية، والمساهمة في إنجاحها، وصولا الى ميلاد مجلس منتخب يمتلك الصفة التمثيلية ليصادق على المعاهدة، كشرط لتنفيذها. وبالرغم من الدعوة للمقاطعة فإن عدداً ممن شاركوا في المؤتمر الوطني الأول، انخرطوا في العملية الانتخابية، ونالوا عدداً من المقاعد في المجلس التشريعي الأول.

يهتم هذا البحث بدراسة موقف المجلس من المعاهدة، وذلك بعرض ابرز المناقشات التي جرت في جلسات المجلس، وصولا الى إقرار المعاهدة والمصادقة عليها، بالاعتماد على محاضر جلسات المجلس التشريعي الأردني الأول، المحفوظة في أرشيف مجلس النواب الأردني، والمنشورة في ملاحق الجريدة الرسمية.

وتظهر المحاضر أن المجلس بدأ تدوين وقائع جلساته منذ جلسة الافتتاح بتاريخ ٤ نيسان ١٩٢٩، وكانت مكتوبة بخط اليد، وبقيت المحاضر تدوّن بخط اليد حتى الجلسة رقم ٣١ المنعقدة بتاريخ ١٩٢٩/٦/٣٠، وفي هذه الجلسة قدّم عضو المجلس نجيب الشريده مداخلة علق فيها على هذا الأمر،قائلا: " إنني اطلعت على سجلات المجلس فوجدت المذاكرات كتبت على أوراق بشكل اضبارة، فأقترح على المجلس الموقر أن يتخذ قرار برفع تسجيل مذاكرات المجلس في سجل كسجل المحاكم". وهنا علق العضو نجيب أبو الشعر" أنا أثني على اقتراح نجيب بك الشريده، ومن العادة أن تطبع في الجريدة الرسمية، فلم نر شيئا من ذلك، واقترح أن تطبع المقررات والمناقشات وتوزع على الشعب". (محضر جلسة المجلس التشريعي الأردني الأول المنعقدة بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٢٩). وسيشار لا حقا للمحاضر وفقا للصيغة المختصرة، أنظر محضر جلسة، ويذكر بين قوسين تاريخ إنعقادها. ومنذ الجلسة التالية ذات الرقم ٣٢ بدأت جلسات المجلس تنشر في ملحق خاص للجريدة الرسمية يضم وقائع جلسات المجلس اعتبارا من ملحق رقم (١) للجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ ١٢ آذار ١٩٣٠، ويضم وقائع جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ ١٩٣٠/٣/٩. وهي تحمل الرقم المتسلسل (٣٢) في جلسات المجلس، وهي الجلسة الأولى في الدورة فوق العادة الاعتيادية الأولى للمجلس التشريعي الأردني الأول. (محضر جلسة بتاريخ ٩ آذار ١٩٣٠).

أولاً- نشأة إمارة شرق الأردن

بعد احتلال فرنسا لدمشق وإنهاء الحكومة العربية برئاسة الملك فيصل بن الحسين، عاشت منطقة شرقي الأردن، في حالة من التشرذم، اذ توزعت البلاد على ثلاث حكومات محلية، واحدة في اربد والثانية في السلط والثالثة في الكرك، لفترة تزيد على ثمانية أشهر (آب ١٩٢٠- آذار ١٩٢١). وقد تعرضت هذه الحكومات لمزيد من التشرذم، كما كانت بلا واردات مالية، ولا تملك قوة عسكرية أو أمنية لفرض الهيبة والنظام وسيادة القانون، وجمع الضرائب. ولم تتحصل على أي اعتراف دولي أو مساعدة دولية، باستثناء ما تلقته من مساعدة فنية بريطانية من خلال ستة ضباط سياسيين بريطانيين، أمر المندوب السامي في القدس هربرت صموئيل Herbert Samuel بالحاقهم بهذه الحكومات لمساعدتها. (الموسى، ١٩٨٩. ص ٣٩).

كان لكل من القوى المؤثرة والمهتمة بمجريات الأمور في المنطقة العربية رؤيتها وتطلعاتها لمستقبل منطقة شرق الأردن، فبريطانيا وفرنسا والحركة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي، والحركة الصهيونية، تنظر باهتمام لمآلات شرقي الأردن ومصيره. وفي ظل هذا الوضع المبهم وصل الأمير عبدالله بن الحسين الى معان في ٢١ تشرين الاول ١٩٢٠، ومكث فيها نحو ستة أشهر، لينتقل منها الى عمان في ٢ آذار ١٩٢١، ووجد الأمير ترحيبا ودعما من أهالي شرقي الأردن، كما لم يصادف صدا بريطانيا منذ دخوله شرقي الأردن. في هذه المرحلة انعقد في القاهرة مؤتمر الشرق الأوسط البريطاني، في الفترة مابين ١٢-٢٤ آذار ١٩٢١ لمناقشة أحوال المنطقة العربية، برئاسة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل Winston Churchill وبحضور المندوبين السامين وكبار الضباط البريطانيين في المنطقة العربية. وطرحت تصورات عدة حول مصير شرق الأردن، لكن استقر الراي على التفاهم مع الأمير عبدالله بن الحسين، الذي استقر في عمان مؤخرا. وطلب الشريف الحسين من إبنه الأمير عبد الله مقابلة وزير المستعمرات البريطاني في القدس، كما تلقى الأمير عبدالله دعوة من المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل Herbert Samuel للغاية ذاتها، وانعقد الاجتماع في الفترة ٢٨-٣٠ آذار ١٩٢١، وقد توصل الطرفان إلى اتفاق ينص على، إقامة حكومة وطنية في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله، تكون مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً، تساعدها بريطانياً مادياً لتوطيد الأمن، وتسترشد برأي مندوب بريطاني مقيم بعمان، وتنشئ بريطانيا قاعدتين جويتين في عمان وزيزيا، وتلتزم الحكومة الجديدة بالمحافظة على حدود سوريا وفلسطين من كل اعتداء، وتتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبد الله وسلطات الاحتلال الفرنسي في سوريا، وهذه الاتفاقية مؤقتة مدتها ستة أشهر. (محافظة، ١٩٨٩، ص ٢٣-٢٥. الزركلي، ٢٠٠٩ . ص ٨٨-٨٩. الموسى، ١٩٨٩، ص١١٢-١٣٨). Shwadran, ١٩٥٥.p١٣٠ ,

وهكذا ظهرت إمارة شرقي الأردن ككيان سياسي، وتشكلت الحكومة الأولى برئاسة (الكاتب الاداري) رشيد طليع في ١١ نيسان١٩٢١. (البطوش، ٢٠١١، ص ٨٣). كانت سياسة الأمير عبدالله تقوم على مراكمة الانجاز وفقاً لمبدأ خذ وطالب، وكان من أولى ثمارها تعديل الحكومة البريطانية لصك انتدابها على فلسطين والأردن، وأقرار مجلس عصبة الأمم المنعقد في لندن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢ للصيغة المعدلة، وقد نصت المادة ٢٥ من الصك على استثناء شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور.(محافظه، ١٩٨٩، ص

٢٩-٣٣). وقام الأمير عبدالله بزيارة الى لندن للتباحث حول اتفاقية ثنائية تنص على استقلال شرقي الأردن استقلالا تاما، تحت رئاسة الأمير عبدالله، وأن تكون الحكومة نيابية وذات مجلس تشريعي، وأن يرتبط المعتمد البريطاني المقيم في عمان بالحكومة البريطانية في لندن، وليس بالمندوب السامي البريطاني في القدس. (الموسى، ١٩٨٩، ص١٥٩-١٦١). وبعد عودة الأمير عبدالله الى عمان أرسلت بريطانيا الى الشريف الحسين، ومن ثم الى الأمير عبدالله، تخبرهما عزمها على توقيع الاتفاقية.

جاء تطلُع الأمير عبد الله لعقد معاهدة مع بريطانيا للحصول على اعتراف رسمي بالكيان السياسي الأردني الناشيء، المهدد بالأطماع الصهيونية، لكن بريطانيا تلكأت طويلاً، نظراً لأسباب تتعلق بطبيعة النظرة الإستراتيجية البريطانية لعموم المنطقة العربية، وخلافاتها العالقة مع الشريف الحسين بن علي ملك الحجاز، الرافض لتوقيع المعاهدة الحجازية – البريطانية المقترحة من بريطانيا. كما أن الأوضاع الداخلية غير المستقرة للامارة الأردنية، من حيث الهجمات الوهابية، والقلاقل الداخلية، لم تكن تشجع بريطانيا على حسم مستقبل العلاقة معها، ولا يغيب عن الذهن العراقيل والضغوط الصهيونية التي كانت تمارس على الحكومة البريطانية، لثنيها عن ترسيخ الكيان السياسي لإمارة شرق الأردن. وقد تغير الوضع من وجهة النظر البريطانية، بعد اعتزال الشريف الحسين الحكم في الحجاز لصالح ولده الملك علي، ومن ثم إنهاء حكم مملكة الحجاز، على يد عبدالعزيز بن سعود ١٩٢٥، وضم الحجاز لنجد وملحقاتها. (محافظه، ١٩٨٩، ص٦٣).

ثانياً- المعاهدة الأردنية – البريطانية ١٩٢٨

واصل الأمير عبدالله مساعيه مع الحكومة البريطانية للحصول على معاهدة ثنائية، وأخيراً جاءت الاستجابة البريطانية بتوقيع معاهدة أردنية – بريطانية، وقد وقعها كل من المندوب السامي البريطاني الفيلد مارشال اللورد بلومرLord Plumer ، ورئيس المجلس التنفيذي، حسن خالد أبو الهدى، في القدس في ٢٠ شباط ١٩٢٨، ونشرت الحكومة الأردنية نص الاتفاقية للمرة الأولى بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٢٨. (ابن الحسين، ٢٠٠٨، ص١٨١).

أ- أبرز بنود المعاهدة:

لا تسعفنا المصادر بوثائق تؤرخ للمفاوضات التي جرت بين طرفي المعاهدة، التي صيغت باللغة الانجليزية. لكن يمكننا القول بأن عملية التفاوض بدأت مبكرا ومرت بمراحل مد وجزر متتابعة، وتواصلت بشكل متقطع خلال الخمس سنوات التالية لتصريح ٢٥ أيار ١٩٢٣ الخاص بالاعتراف البريطاني الأول باستقلال الامارة. وقد نصت المعاهدة (المادة ٢١) أن النسخة الانجليزية هي المرجع في حال الاختلاف في تفسير النصوص. وكانت الترجمة العربية سقيمة ركيكة، فاضطر رئيس الحكومة الأردنية أن يطلب من المندوب السامي إعادة الترجمة. (محضر جلسة المجلس بتاريخ ١٤ أيار ١٩٢٩. الموسى، ١٩٨٩، ص١٩٢-١٩٣.)

وأكدت الاتفاقية في ديباجتها الارتباط الوثيق بصك الانتداب البريطاني، الذي أقرته عصبة الأمم بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢، كما أكدت اعتراف حكومة صاحب الجلالة البريطانية، بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن، تحت حكم صاحب السمو أمير شرق الأردن، من خلال اتفاق يعقد مع صاحب السمو على أن تكون تلك الحكومة دستورية،

وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يؤدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد، ووضع قانون أساسي للبلاد (المادة الثانية)، ويتولى أمير البلاد السلطتين التشريعية والتنفيذية (المادة الثانية)، ولبريطانيا الحق في وجود قوات بريطانية في شرقي الأردن (المادة العاشرة)، وتلتزم بريطانيا بتقديم معونة مالية سنوية للحكومة الأردنية (المادة الثانية عشرة)، وتكليف الحكومة الأردنية بنفقات دار الاعتماد البريطاني، وبسدس نفقات قوة حدود شرقي الأردن (المادة الحادية عشرة)، وإشراف بريطانيا على الإمتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وإنشاء السكك الحديدية في شرقي الأردن (المادة السابعة عشرة)، والإبقاء على الوحدة الجمركية بين شرقي الأردن وفلسطين (المادة السابعة)، وحق بريطانيا في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد (المادة الثامنة عشرة)، وتعيين الحدود بين إمارة شرقي الأردن وفلسطين. ووضعت تعريفا جغرافيا لفلسطين (المادة الثانية)، ونصت على خضوع جميع القوانين والأنظمة في شرق الأردن للموافقة البريطانية (المادةالثانية)، إضافة الى خضوع ميزانية الامارة وجميع الشؤون النقدية والمالية للرقابة البريطانية(المادة السادسة)، وتبقى بريطانيا مسؤولة عن علاقات الامارة الخارجية (المادة الخامسة). (محافظه،١٩٨٩، ص ٦٤. الجريدة الرسمية العدد ٢١٠، بتاريخ ١٩٢٨/١٢/٣. محضر جلسة المجلس بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩. Records of Jordan, Volume٣. p١٢٣-١٢٩.FO٣٧١/١٣٠٢٥)

ب-الموقف الشعبي الأردني من المعاهدة:

يمكننا القول بأن الموقف من المعاهدة الأردنية – البريطانية شكّل لحظة فارقة في الحياة السياسية الأردنية، فقد برز تيار وطني معارض للمعاهدة وما نجم عنها، ويطالب بردها، أو بتعديلها. وانصب خطاب المعارضة على نقد المعاهدة نقداً حاداً، كونها مختلة لمصلحة بريطانيا. وعبّرت المعارضة عن موقفها من المعاهدة عبر المظاهرات والاجتماعات والإضراب العام في المدن الأردنية، وإرسال برقيات الاحتجاج للأمير عبدالله، ولوزارتي المستعمرات والخارجية البريطانيتين.(محافظه، ١٩٨٩، ص٧٥). وتنادت الحركة الوطنية ممثلة بالزعامات الاجتماعية والمثقفين، الى عقد مؤتمر وطني، بغية تحديد الموقف من جملة قضايا سياسية، كالمعاهدة مع بريطانيا، ومجمل العلاقة مع الانتداب، والخطر الصهيوني، وبعد خمسة أشهر على توقيع المعاهدة، انعقد المؤتمر الوطني الأردني الأول (٢٥-٢٩/تموز/١٩٢٨) في عمان، برئاسة حسين باشا الطراونه، وشارك فيه عدد من الأعيان والشيوخ والوجهاء والمثقفين الأردنيين، يمثلون عموم الشعب الأردني. واقتصر جدول أعماله على البحث في مشروعية المعاهدة البريطانية، التي ستطبق على الأردن، والبحث في موقف شرقي الأردن من وعد بلفور. وأثمر هذا المؤتمر ميلاد ما سمي الميثاق الوطني ١٩٢٨، المستند الى جملة قواعد منها، أن إمارة شرقي الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة، تدار بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله، وأعقابه من بعده. وعدم الاعتراف بالانتداب إلا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد. والتأكيد على رفض وعد بلفور. ورفض تحمّل نفقات الاحتلال. وإن شرقي الأردن بإمكانه الاعتماد على موارده المالية، أما المعونة المالية البريطانية فهي نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الإمبراطورية ولخدمة مصالح بريطانيا ليس إلا. وضرورة إجراء انتخابات نيابية وفقاً لقواعد التمثيل الصحيح، وتكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس المنتخب. وعدم الاعتراف بالقروض المالية البريطانية

للأردن قبل تشكيل مجلس نيابي منتخب. وعدم جواز التصرف بالأراضي الأميرية، قبل عرض الأمر على المجلس النيابي للمصادقة عليه. (خريسات، ١٩٩١، ص٩١-٩٢.). وكان من نتائج المؤتمر تشكّل حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني برئاسة حسين الطراونه. وتولى هذا الحزب قيادة المعارضة في البلاد حتى عام ١٩٣٤. لكنه تعرض لأزمة داخلية أفضت الى حدوث إنشقاق وولادة حزب جديد من رحمه، هو الحزب الحر المعتدل، على اثر الخلاف بخصوص مقررات المؤتمر الوطني الثالث، وقد ساهم في تشكيل الحزب الحر عدد من أعضاء المجلس التشريعي الأول. (خريسات، ١٩٩١، ص١٠٢، ١٠٨-١٠٩). وجاء انعقاد المؤتمرات الوطنية الثلاثة الأولى خلال فترة عمل المجلس التشريعي الأول ١٩٢٩-١٩٣١. (خريسات، ١٩٩١، ص١٠٦-١٠٩. محافظه، ١٩٨٩، ص ٨١).

ثالثاً- المجلس التشريعي الأردني الأول:

١. النشأة

تطلع الأمير عبد الله بن الحسين إلى إقامة حكومة نيابية دستورية منذ بداية تأسيس الدولة، وفي عام ١٩٢٣، شكّل الأمير لجنة لوضع مشروع قانون لانتخاب المجلس النيابي، وصدرت إرادة الأمير بالمصادقة عليه، وبموجبه تقررت الدعوة إلى انتخاب مجلس نيابي، كما تألفت لجنة تحضيرية من رجال القانون لوضع قانون أساسي (دستور) للبلاد عام ١٩٢٣، غير أن السلطات البريطانية عطلت هذه العملية. وجرت محاولة أخرى في عام ١٩٢٦، فألفت الحكومة لجنة منتخبة لإعادة النظر في قانون الانتخاب، لكن سلطات الانتداب رفضت القانون الجديد أيضاً. وبقيت المحاولات تتعثر الى أن تغيرت الأحوال بتوقيع المعاهدة الأردنية – البريطانية ١٩٢٨، ونشر القانون الأساسي في ١٦ نيسان ١٩٢٨. وبما أن المعاهدة الأردنية – البريطانية نصّت على وجوب المصادقة عليها من قبل هيئة أهلية، بادرت الحكومة في ١٧ حزيران ١٩٢٨ إلى نشر قانون انتخاب المجلس التشريعي. (الموسى، ١٩٨٩، ص ١٩٦-٢٠٠).

جاء القانون الأساسي في ٧٢ مادة، ونصّ على أن السلطة التشريعية منوطة بالمجلس التشريعي والأمير، كما أوجب تأسيس مجلس تنفيذي من ستة أشخاص يقوم بادارة شؤون البلاد، ونصّ على تأسيس مجلس تشريعي مؤلف من ممثلين منتخبين ومن أعضاء المجلس التنفيذي. وحدّد القانون الأساسي مدة المجلس ثلاث سنوات، يجتمع خلالها في ثلاث دورات عادية. أصبح القانون الأساسي نافذاً من تاريخ نشره، ولم يعرض على المجلس التشريعي لمناقشته والمصادقة عليه، وبقي معمولا به مع ما جرى عليه من تعديلات حتى صدور الدستور الأردني١٩٤٧، كاستحقاق لإستقلال البلاد باسم المملكة الأردنية الهاشمية، في ٢٥ أيار ١٩٤٦، (محافظة، ص ٦٥-٦٦. الجريدة الرسمية، عدد١٨٨، تاريخ ١٩ نيسان ١٩٢٨)..

جرت انتخابات المجلس التشريعي الأردني الأول، في شهري كانون الثاني وشباط من العام ١٩٢٩، بالرغم من دعوات المقاطعة للانتخابات، التي عرفتها البلاد. وتركّز خطاب المقاطعة على ارتباط الانتخابات بالقانون الأساسي، الذي جاء كأحد نتائج توقيع المعاهدة الأردنية – البريطانية المرفوضة لدى المعارضين. وفي المقابل نشطت الحكومة في حض المواطنين على التسجيل، واعطت أفراد الجيش الحق في الانتخاب، لكن أهالي

لواء معان أجمعوا على المقاطعة، فانتخب عضو عن قضاء الطفيلة بدلاً من العضو الممثل للواء معان.

حدّد قانون الانتخاب عدد أعضاء المجلس التشريعي بستة عشر عضوا ينتخبون على درجتين، مع مراعاة تمثيل المسيحيين والشركس، وجرى تقسيم الامارة الى أربع دوائر انتخابية، هي البلقاء ونصيبها ستة أعضاء يضمون شركسيا ومسيحيا، وعجلون ولها أربعة مقاعد خصّص أحدها للمسيحيين، والكرك وخصص لها ثلاثة مقاعد، أحدها للمسيحيين، ومعان لها مقعد واحد مسلم، وتم تحديد دائرتين للبدو، واحدة تشمل عشائر بدو الجنوب، ولها مقعد واحد، والثانية تشمل عشائر بدو الشمال، وخصص لها مقعد واحد. (الموسى، ١٩٨٩، ص ١٩٦-١٩٧).

٢. تركيبة المجلس:

أسفرت العملية الانتخابية عن ميلاد أول مجلس تشريعي منتخب في البلاد. مكون من ستة عشر عضوا منتخبا، ومن ستة أعضاء معينيين هم رئيس المجلس التنفيذي وخمسة من أعضاء المجلس التنفيذي. وجاءت تشكيلة المجلس التشريعي الأول، على النحو الآتي: الأعضاء المعينون: رئيس النظار (رئيس المجلس التنفيذي) حسن خالد أبو الهدى، رئيسا للمجلس، قاضي القضاة الشيخ حسام الدين جارالله عضوا، مدير الخزينة ابراهيم هاشم عضوا، مدير المعارف أديب وهبه عضوا، السكرتير العام للحكومة توفيق أبو الهدى عضوا، ومدير الصحة، حليم أبو رحمه، عضوا. الأعضاء المنتخبون: عن لواء البلقاء: سعيد المفتي، علاء الدين طوقان، شمس الدين سامي، سعيد الصليبي، محمد الأنسي، بهجت الابراهيم. عن لواء عجلون: نجيب الشريده، عبدالله كليب الشريده، عقله المحمد النصير، نجيب أبو الشعر. عن لواء الكرك (ومعه لواء معان): رفيفان المجالي، عطاالله السحيمات، عوده القسوس، صالح العوران. عن بدو الجنوب: الشيخ حمد بن جازي. عن بدو الشمال: الشيخ مثقال الفايز. (خريسات، ١٩٩١، ص ٩٤. محضر جلسة بتاريخ ٢ نيسان ١٩٢٩). ومن الملاحظ أن تركيبة المجلس جاءت لتمثل جميع مناطق البلاد، وجميع فئات المجتمع. وضم المجلس في عضويته عدداً من معارضي الانتداب والمعاهدة. كما ضم المجلس بعض أعضاء المؤتمر الوطني الأول، وهم؛ مثقال الفايز، وسعيد المفتي، وشمس الدين سامي، ونجيب أبو الشعر، وعطاالله السحيمات، وحمد بن جازي. (الموسى، ١٩٨٩، ص ٢٠٠-٢٠١. جريدة فلسطين، العدد ١١٩٣، بتاريخ ١٩٢٩/٥/٢٨). جاءت جلسة افتتاح أعمال المجلس يوم الثلاثاء ٢ نيسان ١٩٢٩، بحضور الأمير عبدالله، حيث أدى يمين الاخلاص أمام المجلس، وألقى رئيس النظار حسن خالد أبو الهدى، خطاب العرش أمام المجلس، ثم أدى رئيس المجلس والأعضاء يمين الاخلاص، ثم تحدّث المعتمد البريطاني هنري كوكس (Henry Cox)، مهنئا البلاد بمجلسها التشريعي باسم المندوب السامي. وردّ عليه الأمير عبدالله مقدما شكره للمندوب السامي. (جلسة المجلس بتاريخ ٢ نيسان ١٩٢٩).

رابعاً- مناقشة المجلس للمعاهدة ومصادقته عليها:

أ- أهمية المعاهدة على جدول أعمال المجلس:

من الواضح منذ جلسة الافتتاح بل قبلها، وهذا ما أكدته الحوارات العامة، والنقاش السياسي الواسع الذي شهدته البلاد منذ توقيع المعاهدة، أن المعضلة الرئيسة، التي ستواجه المجلس تتمثل في الموقف من المعاهدة. وبدا جليا أن مصير المجلس يعتمد على موقفه

من المعاهدة، وهذا ما عزّز مخاوف المعارضة السياسية من المشاركة في العملية الانتخابية، على اعتبار أن مصير المجلس مرهون بتصديقه على مشروع المعاهدة. (الموسى، ١٩٨٩، ص ١٩٧-٢٠١).

تضمّن جدول أعمال الجلسة الأولى الافتتاحية للمجلس بند المعاهدة، وقد قدّم الأمير عبدالله في خطاب العرش في الجلسة الافتتاحية، اضاءات لفائدة المجلس حول المعاهدة، "سيوضع بين أيديكم أيها السادة، الاتفاق المعقود بيننا وبين صاحب الجلالة البريطانية، وفيه مزايا جمة تقفون عليها غب اطلاعكم عليه، ومن مزايا ذلك الاتفاق أنه يؤدي الى الاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن، أنشأناها نحن، فيقيض للبلاد والحالة هذه أن تظفر بكيانها السياسي من الناحية الدولية وأنه ليسوغ اتحادها بمن تود الى الممالك العربية المجاوره إما باتفاق اقتصادي أو لمقاصد اخرى. ثم الانتداب الذي أؤتمن عليه صاحب الجلالة البريطانية في هذه الديار من عصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢م أوجبت إبرام ذلك الاتفاق الذي يحدد الانتداب، ويقف به عند مدى ينتهي به، ولا بدع اذا حضضتم على إبرامه وندبتكم له. ولقد وقر في نفوس بعضهم أن هذا الاتفاق ينطوي على التضييق المرهق في حين أنه يلائم الحالة الحاضرة متمشيا معها، إنه ليس بالعهد السرمد، الذي لا يمسه التنقيح، فإننا كلما ارتقينا في معارج النجاح نجمت بواعث تحملنا على التنقيح، كما ينص على ذلك الاتفاق نفسه". وما أن فرغ المجلس في جلسته الأولى هذه، من مراسم الافتتاح، حتى شرع في انتخاب لجنة لتدقيق المعاهدة، تكونت من تسعة أعضاء، هم: شمس الدين سامي، سعيد المفتي، ابراهيم هاشم، نجيب أبو الشعر، محمد الأنسي، علاء الدين طوقان، عوده القسوس، نجيب الشريده، سعيد الصليبي. (جلسة المجلس بتاريخ ٢ نيسان ١٩٢٩. جريدة فلسطين، العدد ١١٧٤، بتاريخ ١٩٢٩/٤/٥).

وفي الجلسة الأولى ذاتها شكّل المجلس لجنة لاعداد خطاب الرد على خطاب العرش. وجاء الرد مقتضبا مختصرا، لم يتطرق الى إبداء موقف المجلس من المعاهدة الأردنية – البريطانية، لكن الاشارات التي أرسلها المجلس عبر خطاب الرد، جاءت عامة تحترم تباين الآراء والمواقف داخل المجلس، " إن مجلسنا التشريعي ليعترف بما لسموكم من فضل عظيم في لم شعث الادارة وتوحيد الحكومات المتفرقة، وبما بذلتم من جهود وأعددتم من وسائل حكيمة فعالة للنهوض بشعبكم المخلص والسير به في مضمار الرقي والحضارة، كما أنه يؤكد لسموكم بأنه سينظر بعناية دقيقة في الشؤون المهمة التي نوّه عنها خطاب العرش السامي، وإنه يتمنى أن تصل الأمة الى ما تتوق اليه من الحياة النيابية في دورتها المقبلة". (جلسة المجلس بتاريخ ٧نيسان ١٩٢٩. جريدة فلسطين، العدد ١١٧٩، ١٩٢٩/٤/١٣).

وبقيت المعاهدة في عهدة لجنة التدقيق التي شكّلها المجلس لهذه الغاية، في جلسته الأولى، وبعد حوالي ثلاثة أسابيع أدرجت المعاهدة على جدول أعمال الجلسة الحادية عشرة للمجلس المنعقدة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٢٩. وجرى جدل واسع، بين مؤيد ومعارض، وأبدى عدد من الأعضاء تصميمهم على ضرورة ت منح الأعضاء المنتخبين الحصانة البرلمانية أو ما أطلق عليه " الحصانة المجلسية" قبل الشروع في مناقشة المعاهدة، لتوفير الضمانات الكافية لهم ليمارسوا التعبير عن مواقفهم وآرائهم بحرية كاملة كممثلين منتخبين من الأمة، فكان رد رئيس المجلس حسن خالد أبو الهدى، على الأعضاء المطالبين بالحصانة بأنه مع الحصانة، لكنها ليست واردة في القانون الأساسي، وأن سمو

الأمير ينظر في الأمر، وعليه لا يجوز تعطيل أشغال المجلس لحين الحصول على الحصانة. وتحدث سكرتير الحكومة توفيق أبو الهدى مؤكداً أن إقرار المعاهدة أمر أساسي "إذا لم تصدق المعاهدة، فلا لزوم للحصانة، إذ يُفضّ المجلس". كما طالبت الحكومة بالشروع بقراءة المعاهدة، وأنه يمكن حصول موافقة الأمير على الحصانة قريباً، ويعود المجلس وقتها لمناقشة مواد المعاهدة، وبعد أخذ ورد جرى التصويت على مقترح الحكومة، وتمت الموافقة بأغلبية الأصوات على قراءة المعاهدة. (محضر جلسة المجلس بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٢٩).

ب- خريطة المواقف داخل المجلس حول المعاهدة:

يمكننا القول بأن المجلس انقسم على نفسه في الموقف من المعاهدة؛ بين فريق من الأعضاء المنتخبين يرفض المعاهدة رفضا قطعيا، لكنه يقبل بمجرد التعديل من باب المرونة السياسية، وتقدير واقع الحال، وفريق آخر يعبّر عن وجهة النظر الرسمية الحكومية، يطالب بقبول المعاهدة كما هي بدون إجراء أي تعديل عليها، وتظهر هذه المواقف بوضوح في مداولات المجلس حول المعاهدة.

وفي مستهل مناقشة المجلس للمعاهدة تقدّم رئيس المجلس حسن خالد أبو الهدى ببيان الحكومة حول المعاهدة وأهميتها، وأن تصديقها يؤدي الى اعتراف بريطانيا العظمى بوجود حكومة مستقلة في هذه البلاد، و"أن هذا يتبعه اعتراف سائر الدول بصفة رسمية قاطعة"، كما أن تصديق المعاهدة ينقذ البلاد من شرور كثيرة تعرضت لها أقطار عربية مجاورة. وطالب الرئيس المجلس بـــ " التفكر الشديد بحالة البلاد الراهنة"، وبما ذكره الخطاب السامي "من وجوب رعاية حالة الأمة وما رزقت من حول ووسيلة". مؤكداً أن "الأعضاء الكرام، وهم صفوة أبناء هذه الأمة العزيزة ليقدرون معنى الحول والوسيلة" كل التقدير، وهم يعلمون ما وراء ذلك، ويدركون ما اقتضى من بذل الجهود للوصول الى ما وصلنا اليه حتى الساعة". وناشد أعضاء المجلس " أن يتدبروا صك الانتداب ويقرءوه مليا، ثم يقابلوا بينه وبين نصوص الاتفاق، ومن هذا تظهر لكم حقيقة تلك الحكمة الخالدة، التي أشار اليها الخطاب السامي بقوله "إن الاتفاق يحدد الانتداب ويقف به عند مدى ينتهي اليه". ومضى رئيس الحكومة موضحا أهمية المعاهدة، "لقد بلغنا بهذا الاتفاق حقوقاً أساسية نستطيع البناء عليها، وأن نتوسع في ذلك البناء ونرتفع به الى أقصى ذروة، وإنه لمن الغلط أن يكون لدينا مثل هذا الأساس ثم نعمل على تقويضه وليس هناك أية ضمانة سواه، وذكّر المجلس بما ورد في الخطاب السامي من أن هذا الاتفاق " ليس بالعهد السرمد الذي لا يمسه التنقيح".(جلسة المجلس بتاريخ ١١ أيار ١٩٢٩)

وقدّمت الحكومة للمجلس نسختان من المعاهدة، واحدة بالعربية وأخرى بالانجليزية. وتليت النسخة العربية، ثم تلي كتاب المعتمد البريطاني الموجه للمجلس بخصوص المعاهدة. (جلسة المجلس بتاريخ ١١ أيار ١٩٢٩). وشرع أعضاء المجلس في إبداء آرائهم حول المعاهدة، وبعد جدل مطول شارك فيه رئيس المجلس والأعضاء كل من شمس الدين سامي، ونجيب أبو الشعر، ونجيب الشريده، وسعيد المفتي، ومحمد الأنسي، وعضو المجلس المعيّن سكرتير عام الحكومة توفيق أبو الهدى، نجح مقترح الأعضاء المنتخبين؛ شمس الدين سامي، ونجيب أبو الشعر، ونجيب الشريده، بتشكيل لجنة لتدقيق الترجمة، ولمقابلة الأمير للاطلاع منه على المفاوضات، التي أفضت الى توقيع المعاهدة. (جلسة المجلس بتاريخ ١١ أيار ١٩٢٩) وانتخب المجلس لجنة مؤلفة من الأعضاء؛ رفيفان المجالي، نجيب الشريده، نجيب أبو الشعر، سعيد المفتي، حليم أبو رحمه، عوده القسوس، بخيت الابراهيم، وعقله النصير للقيام بهذه المهمة. (جلسة المجلس

بتاريخ ١١ ايار ١٩٢٩). وقدّمت اللجنة تقريرها للمجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ أيار ١٩٢٩، وعرض عضوها نجيب الشريده، ملخصا لفحوى ما قدمه الأمير عبدالله من توضيحات حول مجريات المفاوضات مع بريطانيا منذ زيارته لندن عام ١٩٢٢، وصولاً الى توقيع المعاهدة في القدس ١٩٢٨، وأن ما كان بالامكان التصريح به حول هذه العملية التفاوضية الطويلة، ورد في خطاب العرش. (جلسة المجلس بتاريخ ١١ ايار ١٩٢٩).

ومن جانبه قدّم عضو المجلس نجيب أبو الشعر ملخصاً لأعمال لجنة تدقيق الاتفاقية، وأفاد أن اللجنة الفرعية المتألفة منه ومن حليم أبو رحمه وعوده القسوس استعانت بالشيخ فؤاد الخطيب لتدقيق الاتفاقية، وقدم عرضا لملاحظات اللجنة على النص. وألقى عضو المجلس محمد الأنسي كلمة مطولة بأسمه وبأسم زميله العضو علاء الدين طوقان، ناقش فيها بنود المعاهدة، مبيناً ايجابياتها وسلبياتها، مركزاً على مسألة السيادة غير المتحققة، ودليله على ذلك، عدم حصول الإمارة على الحق في التمثيل الدبلوماسي، وعقد المعاهدات والاتفاقيات، وإعلان الحرب. وناقش نجيب الشريده مواد الاتفاقية مبيناً أنها لا تحقق استقلال البلاد، كما قدّم ملاحظاته على المواد التي تهدّد سيادة الإمارة ومصالح البلاد، وردّ ابراهيم هاشم على ملاحظات نجيب الشريدة، مذكراً بضرورة مراجعة نصوص صك الانتداب. (جلسة المجلس بتاريخ ١١ ايار ١٩٢٩).

في الحقيقة تفيد محاضر جلسات المجلس بأن عدداً محدوداً من الأعضاء المنتخبين قدموا مداخلات في مناقشة المعاهدة، وأغلب المتحدثين كانت مداخلاتهم نقدية؛ فيما لم يشارك البعض الأعضاء إلا بتعليقات مختصرة، وكان من أبرز الأعضاء تقديما للآراء في موضوع المعاهدة، كل من، نجيب أبو الشعر، شمس الدين سامي، عودة القسوس، سعيد المفتي، نجيب الشريده، سعيد الصليبي، من حيث عدد المداخلات وتأثيرها. وقد كان موقف عضو المجلس نجيب أبو الشعر، هو الرفض لمبررات وجود الانتداب في الأساس، واعترض على بعض مواد الاتفاقية، كالمادة الثانية المتعلقة بدفع نفقات المعتمد البريطاني وموظفيه، كما اعترض على المواد الرابعة عشرة والسابعة عشرة والحادية والعشرين من المعاهدة، وعدّها متناقضة مع القانون الأساسي، ولا تراعي استقلال البلاد ومصالحها. (جلسة المجلس بتاريخ ١٤ ايار ١٩٢٩)

وأعلن عضو المجلس شمس الدين سامي؛ اعتراضه على المعاهدة، التي عدّها لا تحقق استقلال البلاد، وتناقض المبادئ الدستورية، كما أن الحالة الناشئة عنها دائمة غير مؤقتة، وتساءل؛ " أين هي الحكومة الدستورية، وما معنى الدستور، مع قبولنا هذه الاتفاقية، التي تسلبنا حق الحياة؟". وبيّن شمس الدين سامي ما تجلبه المعاهدة من سلبيات، كانتقاص السيادة، وتحمّل نفقات جيش الحدود، ومن سلبياتها "سلبها منا حق التمثيل الخارجي، وتحريمها حق وضع ميزانيتنا، وكل ما يتفرع عنها من النقود وفرض الرسوم وغيره، وسلبها منا حق التجنيد، ومنح الامتيازات، واستثمار الموارد الطبيعية، وانشاء السكك، وعقد القروض، وسلبها حق التنازل أو ايجار أي أرض كانت من أراضينا، وسلبها حق إعلان الحكم العرفي، والقضاء وما فيه، وإعطائهما للدولة المنتدبة". لكنه خلص الى التعاطي مع فكرة تعديل المعاهدة، فاقترح على المجلس "تعيين النقاط المجحفة بحقوق البلاد، والايعاز للحكومة من أجل فتح المفاوضة في تلك النقاط الأساسية التي يعينها المجلس، حتى فيما بعد اذا لم يمكن تعديل أو تحوير شيء من موادها، عدنا للبحث

في أمر القبول أو الرد، هذا إذا كنا نود الوصول الى حل مرض للأزمة الحاضرة، وإلا فقبول هذه الاتفاقية بنصها لا يتناسب مع مصلحة البلاد". (جلسة ١٤ أيار١٩٢٩).

وقدّم عضو المجلس عودة القسوس مداخلة لا تخلو من الواقعية السياسية، والدفاع عن فكرة القبول بالمعاهدة، قال فيها "لقد رأى قادة الرأي العام أنه دون الاستقلال التام، الذي تنشده الأمة خرط القتاد، فرضوا بما دونه واكتفوا بالحصول على الاستقلال، ولو تحت انتداب إحدى دول الحلفاء، ورجّحوا بريطانيا على سواها لتكون هذه الدولة العظمى الغنية بأموالها وبرجالها وبعلمها خير معين ومرشد لها". وقدم القسوس ملخصا لمسيرة عملية التفاوض منذ العام ١٩٢٢، مشيرا الى التعديلات التي طلبتها الدولة المنتدبة من جمعية الأمم بتاريخ ٢٤ تموز١٩٢٢، وأدت في مجملها الى حماية بلاد شرق الأردن من الخطر الصهيوني. ودافع عن فكرة القبول بالمعاهدة، ضاربا مثلا مبسطا، " إن المسألة على ما أرى ليست مسألة معاهدة بين فريقين متساويين، بل المسألة مسألة غزاة أغاروا علينا واختطفوا جميع مواشينا وكيفما كان الأمر عطف علينا بعضهم وعرض علينا إعادة قسم من حصته، فهل من الصواب أن نرفض ما لم يعيدوا لنا جميع المغصوب ونترك ما عرض علينا، لا نعطي الى الغاصبين سندا بل إننا بمقتضى المادة (٢٠) من هذا الاتفاق لا نألوا جهدا في المطالبة باعادة جميع ما منع من حقوقنا" متسائلا أمام زملائه "هل من الحكمة أن نستفيد من الفرص أو نضيعها كما أضاعتها سوريا وفلسطين" وذكّر المجلس بما سيكتبه التاريخ " سادتي ها إن كل واحد منا يسجل كلمة في هذا السجل الخالد تقدرها له الاجيال الآتية أو تلعنه، وها أن الصحف واقفة". ويخلص الى مخاطبة المجلس بضرورة الموازنة بين مضار المصادقة على المعاهدة أو رفضها. وهنا تداخل الشيخ حمد بن جازي قائلا:" نحن سيفنا ليس قاصر، ولكن نتيجة العمل كانت غير مرضية يا عودة بك". (جلسة ١٤ أيار١٩٢٩). أما سعيد المفتي فذكّر المجلس بموازين القوة المختلة بين طرفي المعاهدة، وناقش مقولة أن المعاهدة تحمي شرقي الأردن من أن يكون "ضمن وطن قومي للصهيونيين، وطبعا هذه ميزة من مزايا الاتفاق، غير أنني لم أجد نصاً+ في هذا الاتفاق، ولا في صك الانتداب الفلسطيني، ما ينفي تطبيق فكرة الوطن القومي، عند سنوح الفرص، وعندما تسمح الظروف، وعندما ينتشر اليهود في البلاد باسم المشاريع الاقتصادية، كمشروع (روتنبرغ) والبحر الميت أو باسم التجارة وزيارة الآثار...الخ"، وخلص المفتي الى المطالبة بضرورة تعديل بعض بنود المعاهدة "إذا لنترك حب الظهور جانباً، ولنحكّم العقل الموقر إذا وجب على الحكومة وعلى سمو الأمير المعظم، الذي هو لاشك أعظم شوقا وأكثر حماسة لنيل الاستقلال، بأن يطالبوا بحذف الأشياء الزائدة عن الحالة الراهنة، التي وصلت اليها بلاد شرق الأردن، كمسألة النفقات والأحكام العرفية وحق التجنيد المباشر وأخبار وراثة العرش حقا ثابتا، ولا أقول كلماتي هذه جزافا ولا عن غير روية". (جلسة ١٤ أيار١٩٢٩).

ومن الأعضاء الرافضين لشرعية الانتداب أساساً، وما ينجم عنه من معاهدات، العضو سعيد الصليبي، الذي تحدّث موضحا موقفه "وأننا بقبولنا الاتفاقية المعروضة علينا بنصها، نكون قد اعترفنا حقيقة بالانتداب، على شكل يتنافى مع سيادتنا القومية، ومع الغاية التي وضع لأجلها مبدأ الانتداب". (جلسة ١٤ أيار١٩٢٩).

وقدّم عضو المجلس المعيّن، سكرتير عام الحكومة توفيق أبو الهدى، خطاباً مطولا يتضمن ردود الحكومة على مجمل الملاحظات والتساؤلات، التي طرحها أعضاء المجلس في مناقشتهم للمعاهدة في الجلسات السابقة، وأشار الى التعديلات التي طالت صك الانتداب على فلسطين بموافقة جمعية الأمم " لم يكن معترفا بوجود قسم من البلاد يدعى

شرق الأردن، قبل منتصف سنة ١٩٢٣ كما يفهم من صك الانتداب على فلسطين، ذلك الصك الذي وافقت عليه دول الحلفاء الرئيسية واعتبرت بموجبه شرق الأردن جزءا من فلسطين بدليل ما جاء في مادته الخامسة والعشرين، التي أسمت هذه البلاد بالأملاك الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين، وهذا الحد الشرقي الذي قيل أنه حد لفلسطين، هو الحد الفاصل اليوم بيننا وبين نجد. ولم يحصل التغيير في ذلك الوضع القديم الا بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣ حيث وافقت جمعية الأمم على أن لا تطبق في بلاد شرق الأردن جميع الشروط المتعلقة بتأسيس الوطن القومي اليهودي وبعض الشروط المختصة بالمقدسات والأماكن الدينية، وبذلك صارت البلاد تابعة لصك انتداب فلسطين خاليا من المواد المختصة بالأمور التي ذكرتها". مجمل ما قدمه الخطاب يبرر عقد المعاهدة ويحيل في إجابته على الانتقادات المتعلقة بالسيادة والتمثيل الخارجي وإعلان الحرب والتجنيد وتعيين الحدود الى صك الانتداب، الذي تم فرضه على البلاد، وليس بوسعها الافلات منه راهناً. وفيما يخص النفقات المالية للمعتمد البريطاني وموظفيه وتكليف حكومة شرق الأردن بها، وبسدس نفقات قوة الحدود، يلفت توفيق أبو الهدى سكرتير عام الحكومة نظر المجلس الى أنها تغطى بشكل أو بآخر من المعونة البريطانية. ويتمنى مع أحد زملائه المعارضين " يا حبذا لو أمكننا أن نأخذ أكثر مما يطلبه حضرة الزميل، ولكن هذا ما أعطيناه، وليس لدينا وسيلة نأخذ بها أكثر مما أخذنا". ويخلص الى القول: "هذه هي الاتفاقية يا سادتي، وهذا هو الموقف. إنها اتفاقية ليست كل ما تتطلبه البلاد، بل هي دون ما تبتغيه من سيادة وحرية، ولكنها مع ذلك أحسن من الانتداب المطلق وصكه". (جلسة ٢٧ أيار ١٩٢٩).

ج- مصادقة المجلس على المعاهدة:

وفي الجلسة الثامنة عشرة من عمر المجلس، والمنعقدة بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٢٠، وفي سياق جهود أعضاء المجلس المعارضين للمعاهدة، للوصول الى حلول في منتصف الطريق، بحيث يتمكنوا من تخليص المعاهدة من البنود محل الرفض، في إطار إدراكهم لدقة الموقف السياسي للامارة، في ظل موازين القوة، وإصرار سلطة الانتداب على القبول بالمعاهدة كما هي، وكما تم توقيعها في القدس، دون إخضاعها الى أي تعديلات مهما كانت طفيفة. في هذا السياق تقدم أربعة عشر عضوا من أصل ستة عشر عضوا منتخباً، يقودهم رفيفان المجالي، بمذكرة يطلبون فيها تعديل بنود الاتفاقية، وجاءت موقعة بتاريخ الجلسة ذاتها. حدّدوا فيها المواد التي ينبغي التفاوض لتعديلها "المادة الأولى، والفقرة الثانية من المادة الثانية، والمواد الخامسة والسادسة والسابعة والعاشرة، على أن يكون التجنيد على قاعدة اختيارية، وأن يسمح لشرقي الأردن بإنشاء جيش لها على قاعدة نسبية، والفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة، والمادتين الرابعة عشرة والسادسة عشرة تعديلا يتفق مع السيادة والحقوق المشروعة." ووقع المذكرة كل من الأعضاء: عطاالله السحيمات، صالح العوران، عقله النصير، سعيد الصليبي، رفيفان المجالي، محمد الأنسي، عودة القسوس، بخيت الابراهيم، نجيب الشريدة، علاء الدين طوقان، عبدالله الشريده، نجيب أبو الشعر، سعيد المفتي، شمس الدين سامي. (جلسة المجلس بتاريخ ٢٧ أيار١٩٢٩). وفي الجلسة التالية، أي التاسعة عشرة المنعقدة بتاريخ ١ حزيران ١٩٢٩ شرع المجلس بمناقشة مقترح التعديل، وأعلن العضو الشيخ حمد بن جازي في مستهل الجلسة انضمامه للأغلبية من الأعضاء المنتخبين الموقعين على المذكرة المطالبة بالتعديل، "وحيث أنني

كنت غائبا في ابتداء الجلسة الماضية؛ فإنني الآن أوافق على المذكرة المذكورة". وهكذا لم يبقَ من أعضاء المجلس المنتخبين لم يوقع على هذه المذكرة، سوى العضو مثقال الفايز، الذي كان رافضا للمعاهدة رفضاً تاماً، وهذا ما يظهر من جملة تعليقاته ومداخلاته، ويتجسد أخيراً في موقفه لحظة التصديق على المعاهدة. (جلسة المجلس بتاريخ ١ حزيران ١٩٢٩).

رأينا أن مواقف أعضاء المجلس، في الجلسات السابقة تراوحت بين رفض المعاهدة أو طلب تعديلها، لكن موقف الحكومة الرسمي كان يقول بعدم إمكانية تعديل المعاهدة، وأن على المجلس قبولها كما هي، وهذا ما صرّح به عضو المجلس سكرتير عام الحكومة توفيق أبو الهدى، "كنت أنا تفاوضت مع المعتمد (البريطاني)، وأحببت أن أفهم منه فيما إذا كان يمكن تعديلها تنفيذاً للرغبات العامة قبل البتّ فيها؛ فكان الجواب بعدم الإمكان". وبيّن أنه بناءً على مقترح أعضاء المجلس بالتعديل، عاد وكتب الى المعتمد البريطاني، مرفقا له اقتراح الأعضاء، طالباً تحديد موعد للبدء بالتفاوض لتحقيق التعديلات المطلوبة، فجاء الرد موجها الى رئيس الحكومة (رئيس النظّار)، "لي الشرف بإنباء فخامتكم أن الاتفاقية المذكورة، لم تعقد بين صاحب الجلالة البريطانية، وبين سمو الأمير المعظم، الا بعد بحث مرير ودقيق، لذلك يتعذر إجراء أي تغيير فيها قبل قبولها من المجلس التشريعي"، وأضاف " وبعد تنفيذها لا شيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين، من إعادة النظر حينا بعد حين في نصوص هذه الاتفاقية، بقصد أي تنقيح قد يلوح أنه مرغوب فيه، في الأحوال التي توجد عند ذلك". طالباً " أن يعطي المجلس التشريعي قراره بدون زيادة تأخير". وأبدى سكرتير عام الحكومة رأيه الخاص المتحفظ على رفض المعتمد البريطاني للبحث في فكرة التفاوض حول التعديلات المقترحة من قبل أعضاء المجلس، لكن العضوين شمس الدين سامي، ونجيب أبو الشعر طلبا الاطلاع على رد المعتمد وتوزيعه على المجلس، وطلب سعيد المفتي تأجيل النقاش ليومين، وأنه لا يليق البت بالأمر هكذا فوراً. لكن كان موقف رئيس المجلس هو الطلب من الأعضاء الموافقة على الاتفاقية أو ردها، وإنهاء النقاش حولها، فقد طال الأمر برأيه. (جلسة المجلس بتاريخ ١ حزيران ١٩٢٩).

من الواضح أن الحكومة المهيمنة على المجلس، كانت تدفع باتجاه إقرار المعاهدة، ورفض إجراء أي تعديل عليها، وأنها ترفض مقترحات التعديل المقدّمة من أغلبية أو شبه إجماع الأعضاء المنتخبين الممثلين لارادة الأمة. وهذا الموقف الرسمي ستتضح نتائجه سريعاً، ففي الجلسة التالية تبين أن مذكرة المطالبة بالتعديل قد أطيح بها، وأنه خلال اليومين الفاصلين بين الجلستين، قد جرت حوارات ومباحثات كثيرة خارج المجلس، نجم عنها أن حدثت تحولات في مواقف الأعضاء الموقعين علىها، وتبدلت آراء بعضهم من القبول المشروط بالتعديل، الى القبول غير المشروط. وفي الجلسه العشرين، المنعقدة بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩ وما إن فُتح باب النقاش حول المعاهدة، حتى برزت مذكرة جديدة موقعة من خمسة عشر عضوا منتخبا ومعينا هذه المرة، تحمل تاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩، يعلن فيها الموقعون، بأنهم يقبلون مبدأ تأجيل مسألة البحث في تعديل الاتفاقية قبل مصادقة المجلس عليها، مبدين اقتناعهم برد الحكومة على المذكرة السابقة، التي تقدموا بها، وأعلنوا موقفهم بقبولها، "فقد قرّرنا نحن الموقعون أدناه تصديق الاتفاقية المعقودة بين صاحب السمو أمير البلاد المعظم، وبين صاحب الجلالة البريطانية الموقع عليها في اليوم العشرين من شهر شباط عام ١٩٢٨ المحتوية على ديباجة وإحدى وعشرين مادة". وقد وقّع هذه المذكرة كل من الأعضاء: عطاالله السحيمات، عقله النصير،

صالح العوران، رفيفان المجالي، توفيق أبو الهدى، محمد الأنسي، حمد بن جازي، عوده القسوس، عبدالله الكليب الشريده، علاء الدين طوقان، حسام الدين جارالله، إبراهيم هاشم، حليم أبو رحمه، سعيد الصليبي، أديب وهبه. (جلسة المجلس بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩).

كانت جلسة المصادقة على المعاهدة عاصفة بكل ما للكلمة من معنى، فقد ثارت ثائرة عدد من الأعضاء أصحاب المواقف المعارضة للمعاهدة، واحتد النقاش، وعاد عدد من أعضاء المجلس الى مناقشة رد المعتمد البريطاني على كتاب الحكومة بخصوص المذكرة الخاصة بمطلب التعديل، وأعاد الأعضاء التأكيد على مواقفهم وانتقاداتهم ومخاوفهم حول المعاهدة. (جلسة المجلس بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩). وتحدّث العضو نجيب أبو الشعر مصراً على ما ورد في مذكرة المطالبة بتعديل المعاهدة، وقال: "لقد تكلمنا مطولا ودققنا بنود الاتفاقية، من جميع وجوهها، وبيّنا أوجه التناقض بينها وبين الدستور، وبيّنا سوء المصير من جرّاء تصديقها على هذا الوجه، ليس على شرق الأردن فحسب بل على جميع البلدان العربية المجاورة، فمسألتنا هي أسّ من أسس القضية العربية العامة. ومن المباديء المقررة أن أي اتفاق يعقد مخالف للدستور لا يستوجب التنفيذ بإعتبار كونه لا يشغل الذمة العامة، ولا يعد قانونا ساميا في البلاد، يتوجب على القضاة رعايته واحترامه، هذا بصرف النظر عن منافاة هذه الاتفاقية للعهود والوعود، التي قطعت لنا ولحقنا الطبيعي في الحرية والاستقلال، وللغاية التي انضممنا للدول المتحالفة فقاتلنا بصفوفها. إن واجبنا الآن هو الاصرار على محتويات المذكرة، التي قدّمنا بخصوص تعديل الاتفاقية على وجه لا ينافي مصالح بريطانيا الحيوية وتعهداتها الدولية في بلادنا. وعدم الإصرار على ذلك يعد تهاونا وتسرعا بل استسلاماً". ومن جانبه ذكّر العضو شمس الدين سامي بمسألة " الحصانة المجلسية" (اي الحصانة البرلمانية) التي مازالت مفقودة، ومضى يقول "سادتي كنت أود أن أتكلم بصراحة ولا أبقي سراً من أسرار موقفنا التاريخي إلا وأعلن لزملائي، ولكن يحول دون ذلك عدم الحصانة المجلسية، التي ننشدها من أول يوم افتتح فيه المجلس، مع هذا فموقفنا السياسي يتطلب منا شيء من الجرأة والإخلاص، ومن العار علينا أن نهرب من القيام بواجب وطني أقدمنا عليه ونحن عارفين صعوبة الموقف وأهمية المسؤولية". وعرض شمس الدين سامي اطروحته المناقضة لمبدأ القبول بالاتفاقية، لما تجلبه على البلاد من قبول بالانتداب غير المنضبط بروح فكرته، التي أقرتها عصبة الأمم، رافضا أن يخرج الانتداب عن كونه مجرد "مساعدة نزيهة تحدد باتفاقية عادلة مؤقتة تضمن السيادة القومية والمصالح الشعبية"، ومضى مفندا ما ورد في خطاب سكرتير عام الحكومة، مؤكداً أن رد المعاهدة، لا يعني رفض الاتفاق مع بريطانيا العظمى، بل يعني طلب جعل المعاهدة أكثر ملائمة لمصالح البلاد، وضمان حقوقها وعدم تحميلها ما لا طاقة لها به. وآزر شمس الدين سامي في موقفه هذا العضو بخيت باشا الابراهيم، مؤكدا إصراره على مطلب تعديل الاتفاقية، التي عبّرت عنها مذكرة المطالبة بالتعديل، " فإني أصر وأبقى مصراً الى المنتهى على طلبي الأول أي الاستئناف بالدخول بمفاوضة جديدة بشكل يضمن مصالحنا وسيادتنا القومية قبل البتّ فيها، وهذا رأيي وكلمتي الأخيرة".(جلسة المجلس بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩).

وهنا تدخل الرئيس طالبا الاكتفاء بهذا القدر من النقاش، حاسماً الجدل والحوار ومعلنا أن الأمر قد قضي، مستنداً في موقفه هذا الى المذكرة الأخيرة الموقعة من أغلبية أعضاء المجلس بقبول المعاهدة كما هي، معتبراً هذا تصديقاً على المعاهدة، "ها قد أطلعتم

على كل شيء وأشبع الموضوع بحثاً فإني أعلن ختام المذاكرة". (جلسة المجلس بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩).

وهذا دفع عدد من الأعضاء لإعلان مواقفهم الرافضة لهذه النتيجة، والمعترضة على المعاهدة، فشمس الدين سامي، قال: "أنا لست من الموافقين على هذا الاقتراع، ها أنا انسحب من الجلسة"، أما نجيب أبو الشعر، فقال: "تبرئة لذمتي من هذا التصديق؛ فإني منسحب من هذه الجلسة"، وهذا بخيت الابراهيم، قد قال: "تبرئة لذمتي من ذلك؛ فإني منسحب من هذه الجلسة"، أما الشيخ مثقال الفايز فقد أعلن: "تبرئة لذمتي من ذلك؛ فإني منسحب من هذه الجلسة".(جلسة المجلس بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩).

ولما جرى الاقتراع وطلب الرئيس رفع أيدي الموافقين على المعاهدة، كما في محضر الجلسة، "رفعت الأيدي، فكانت الخمسة عشر عضواً ضد أربعة من الأعضاء انسحبوا من الجلسة". وقد تغيّب عن هذه الجلسة التاريخية، كل من العضوين سعيد المفتي، ونجيب الشريده. وأدرج في محضر الجلسة نص المعاهدة كما وقعها كل من بلومر Plumer وحسن خالد أبو الهدى في القدس يوم ٢٠ شباط من العام ١٩٢٨. وبذلك تحققت إرادة الحكومة من جانب، وإرادة سلطة الانتداب من جانب آخر، وتراجع المجلس عن مطالبه السابقة بتعديل المعاهدة، واتضح أن أقلية من الأعضاء المنتخبين صمدت على موقفها الرافض للمعاهدة حتى اللحظة الأخيرة. (جلسة المجلس بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٩. خريسات، ١٩٨٩، ص ٩٨-٩٩).

خامساً- جدل المجلس حول المعاهدة بعد مصادقته عليها:

لم ينته الحديث حول المعاهدة، ولم تتوقف التباينات في المواقف والآراء منها في مناقشات المجلس وأعماله بمجرد المصادقة عليها، بل بقيت ملفا مفتوحا وقضية مثارة عبر جلسات المجلس التشريعي الأول، ولا يكاد المجلس يناقش تشريعا أو قضية إلا ويعود الجدل ليثار مجددا حول الموقف من المعاهدة،

ففي الجلسة التالية مباشرة لجلسة المصادقة على المعاهدة، عاد العضو سعيد المفتي الى موضوع المعاهدة، موضحا أن سبب غيابه عن جلسة الاقتراع عليها، يعود الى مرضه، نافيا أي سبب آخر، "وليس كما ظن البعض إني تهربت من المجلس، أصارح وأقول إنني من الجماعة الذين أبرموا هذه الاتفاقية". (جلسة المجلس بتاريخ ٩ حزيران ١٩٢٩).

وفي الجلسة ذاتها دافع عبدالله كليب الشريده عن موقفه المؤيد للاتفاقية، قائلا :" لذلك بحسب اجتهادنا وقناعتنا التامة وجدنا أن الموافقة أحسن وسيلة لسلامة الشعب، الذي وضع ثقته بإخلاصنا له، ويتحقق من تاريخ حياة آبائنا واجدادنا انهم كانوا يضحون بالنفس والنفيس في سبيل الذود عنه". (جلسة المجلس بتاريخ ٩ حزيران ١٩٢٩).

ومن جانبه طالب رفيفان المجالي بخروج الحكومة من وضعها المؤقت لتكون حكومة مستقلة، فقال: "أقترح أن يعرض على سمو الأمير المعظم بأن يخرج هيمنة الحكومة من طورها المؤقت الى الطور الدستوري، كما هي الأحوال المتبعة في الحكومات الأخرى". وطالب بتفعيل " المادة الثالثة من المعاهدة، التي نصت على إسناد الوظائف في حكومتنا الى أبناء البلاد وقد وعدتم فخامتكم بتنفيذ أحكام المادة المذكورة عقب تصديق الاتفاقية. فيما أن الاتفاقية صُدّقت فأقترح أن يحال هذا الأمر على المجلس التشريعي لاقراره، وذلك بعد النظر في قانون الجنسية واقرار شكله". (جلسة المجلس بتاريخ ٩ حزيران ١٩٢٩).

ولم يغادر أعضاء المجلس المنتخبين فكرة تعديل المعاهدة، وهذا ما نلمسه في مشاركة الأعضاء في مناقشة التشريعات والقضايا المالية والادارية والاقتصادية والسياسية التي عرضت على المجلس طيلة إنعقاده.

ففي الجلسة الثالثة من الدورة العادية الثانية، المنعقدة بتاريخ ١٩٣٠/١١/٨، وجّه نظمي عبدالهادي سؤالا لرئيس المجلس، حول ما كتبته بعض الصحف العربية، بأن رئيس الحكومة خلال زيارته الى لندن أجرى مباحثات مع الحكومة البريطانية حول وتساءل عن نتائجها و"هل من المأمول فتح باب المفاوضة في هذا العام لتعديل المعاهدة وفق رغائب الأمة؟". (جلسة المجلس بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩).

وفي الجلسة التالية، بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٠، قدّم الرئيس اجابته وتلاها بحضوره سكرتير عام الحكومة توفيق بك ابو الهدى، "لقد كان سفري الى انجلترا وفرنسا باجازة كما تعلمون، ولم أقصد منها لأية غاية رسمية، الا أنني بعد وصولي اليها، رأيت من الواجب اغتنام الفرصة السانحة والقيام بخدمة البلاد اذا أمكن، فخابرت وزارة المستعمرات، وقابلت سكرتير الوزارة مرتين، وشرحت له حالة البلاد من كل الوجوه وما وصل اليه المكلف الأردني من الفقر شرحا وافيا، وطلبت الموافقة على عفو المكلفين من بقايا الأموال الأميرية وتعديل الاتفاقية، وقد وعدت بدرس هذه المطالب، كما وعدني كل من فخامة المندوب السامي ودولة المعتمد بدرسها أيضا، وإنني على اعتقاد شديد بأن حكومة بريطانيا العظمى المشهورة بموالاة أصدقائها ستنظر بعين العطف لمطالبنا المشروعة المحقة، وهذا كل ما في الأمر." (جلسة المجلس بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠).

وقدم عدد من الأعضاء مداخلاتهم في الرد على إجابة رئيس الحكومة، منهم شمس الدين سامي، الذي أبدى دهشته من كون الحكومة لم تشرع رسمياً حتى الآن بالسعي الى تعديل الاتفاقية، بعد عامين المصادقة عليها، متهما الحكومة بالتقصير في هذا الشأن الوطني الهام. وتحدّث نجيب أبو الشعر، عن أنه بالرغم من كل التحفظات على الاتفاقية لم يجر تعديل وضع الحكومة، متفقا مع زميله شمس الدين حول ضعف الحكومة، متسائلا "أين الحكومة الدستورية، التي نصّ عليها القانون الأساسي،".(جلسة المجلس بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠). أما العضو نجيب الشريده فقد ذكر المجلس بمذكرة المطالبة بالتعديل التي وقع عليها كافة الأعضاء المنتخبين قبل تصديق الاتفاقية، مما يعني في نظره أن المجلس يرفض المعاهدة بشكلها الحاضر، ويشترط تعديل بعض موادها في أول فرصة تسنح، ولفت نظر المجلس الى أنه يستدل من "جواب فخامة الرئيس أن الحكومة لم تفكر بعد بفتح باب المفاوضة بصورة رسمية ولا شك أن هذه المفاوضة، التي نحن بصددها لا تكون الا على يد حكومة دستورية ذات مسؤولية مشتركة، لا على يد حكومة مؤلفة من مجلس تنفيذي وظيفتها إسداء المشورة فقط لصاحب السمو الأمير المعظم، كما نصت المادة (٢١) من القانون الاساسي". وطلب نجيب الشريده من المجلس تعديل هذه المادة من القانون الأساسي، وهذا من صلاحيات المجلس بعد مرور سنتين على نشره، "فاذا صادق سمو الامير على تعديلها معناه أنه وافق على تشكيل حكومة دستورية ذات مسؤولية مشتركة التي نحن ننشدها ونتهالك في سبيل تحقيقها". (جلسة المجلس بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠). وجاء رد رئيس الحكومة " قدمت لوزارة المستعمرات صورة عن التحفظات، التي اتخذها مجلسكم العالي أساسا لتصديق المعاهدة ".

وخلص نقاش المجلس الى بلورة اقتراحين: الأول، مقدّم من شمس الدين سامي، يؤيده فيه محمد الأنسي، ومضمونه رفع مضبطة لسمو الأمير للشكوى من وضع الحكومة الحالية، والمطالبة بتشكيل حكومة دستورية. والثاني، مقدم من نجيب الشريده بتعديل المادة (٢١) من القانون الأساسي، وأيد نجيب الشريده، مقترح رفع المضبطة الى سمو الأمير، معتبرا أنها لا تختلف عن مقترحه فاذا قبل سموه تشكيل حكومة دستورية فهذا بالضرورة يتطلب تعديل المادة المذكورة من القانون الأساسي. وطرح الرئيس المقترح الأول للتصويت فنال موافقة المجلس بأغلبية ١٤ صوت ضد ٣، وتم تشكيل لجنة مؤلفة من محمد الانسي ونظمي عبدالهادي ونجيب الشريده وشمس الدين سامي برئاسة رفيفان المجالي، لصياغة المذكرة وتسليمها لسمو الأمير. (جلسة المجلس بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٠). لكن هذه اللجنة لم تفعل شيئا، ولا تفيدنا محاضر جلسات المجلس بأي نتائج تحققت على يديها، بل نجد في الجلسة السابعة من الدورة العادية الثانية بتاريخ ١٩٣٠/١١/١٩ نجيب ابو الشعر يتساءل عن مصير هذه اللجنة، التي لم تقدم شيء للمجلس حتى الآن. وهذا كان قبيل ثلاثة أشهر من حل المجلس، ولم يعد احد يتطرق الى هذه اللجنة.

الخاتمة

منذ الجلسة الافتتاحية للمجلس، كانت المعاهدة حاضرة بوطأتها وثقلها، وكان خطاب العرش توجيها للمجلس حول سبل التعامل مع المعاهدة، واشتمل على توضيح أميري لموجبات المعاهدة ونتائجها الايجابية. وفي رد المجلس على خطاب العرش كان موقف المجلس متحفظاً ومراعياً تباين المواقف من المعاهدة، فجاء مجملاً، وأسّس لقواعد في أصول العمل البرلماني، تحترم تعددية الأراء والمواقف. وشرع المجلس من فوره في وضع مناقشة المعاهدة على رأس أولوياته، وبقيت بنداً حاضراً على جدول أعماله الى أن صادق عليها في جلسته العشرين، أي بعد مرور نحو شهرين من عمر المجلس.

حوارات موسعة شهدتها جلسات المجلس الخاصة بمناقشة المعاهدة، ولم يتردد أي من أعضاء المجلس المنتخبين في التعبير عن آراءه وبلورة مواقفه بكل وضوح وحرية. لكن الخلل الهيكلي في هذه التجربة التشريعية الوليدة كان يكمن في التداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد منح القانون الأساسي عضوية المجلس لستة من أعضاء السلطة التنفيذية، هم رئيس الوزراء وخمسة من الوزراء، كما منحت رئاسة المجلس لرئيس الوزراء، فجاءت العملية مشوهة بسبب هيمنة التنفيذي على التشريعي، وفي ظل هذا الخلل الواضح، كان المجلس يناقش المعاهدة، ومن ثم يقرها.

حاول الأعضاء المنتحبون في المجلس وعددهم ستة عشر عضوا التخفيف من قسوة شروط المعاهدة، وتحقيق مكاسب وطنية أكبر. بعضهم كان رافضاً للمعاهدة، وبعضهم كان قابلاً بإدخال تعديلات جوهرية عليها، في حين كان فريق آخر لا مانع لديه من قبولها؛ كخطوة على طريق تحقيق الأماني الوطنية، وعلى أمل تعديلها لاحقاً، وموقف هذه الشريحة منسجم مع الموقف الحكومي الحاضر بقوة داخل المجلس، وقد قدّم رئيس المجلس حسن خالد أبو الهدى، وهو ذاته، من مثّل إمارة شرقي الأردن في التوقيع على المعاهدة، بيان الحكومة في مستهل مناقشة المجلس للمعاهدة، وكان مكرّساً للدفاع عن المعاهدة، وضرورة إقرار المجلس لها، لتنتقل البلاد الى حالة سياسية جديدة، ولطالما قدّم لاحقاً مداخلات، تردّ على تساؤلات الأعضاء وملاحظاتهم ومقترحاتهم المتعلقة بالمعاهدة، كما قدّم عدد من ممثلي الحكومة في المجلس مداخلات وتوضيحات، وخاضوا في جدل واسع مع الأعضاء المنتخبين حول المعاهدة.

شكّل المجلس في جلسة الافتتاح لجنة لتدقيق نص المعاهدة، مما يشير الى أهمية إقرار المعاهدة على جدول أولويات المجلس الوليد، ثم شكّل المجلس لجنة لمقابلة الأمير عبدالله بن الحسين للاطلاع على خفايا المفاوضات، التي أفضت الى توقيع المعاهدة. ودخل المجلس في مناقشة مسألة "الحصانة المجلسية"، وطالب أعضاء في المجلس بضرورة منح الأعضاء حصانة تمكّنهم من التعبير عن آرائهم واتخاذ مواقفهم حيال المعاهدة وسواها من التشريعات والقضايا، التي سيتصدى المجلس لمناقشتها والبت فيها، وطالب هؤلاء الأعضاء بعدم مناقشة المعاهدة وتقرير أمرها قبل توفير الحصانة، لكن هذه المحاولة تعثرت، وجاءت الحصانة لاحقة لموافقة المجلس على المعاهدة.

جرت مناورة سياسية هامة قادها غالبية الأعضاء المنتخبين، تهدف الى تعديل المعاهدة، وقد وقع خمسة عشر عضواً من أصل ستة عشر عضواً منتخباً على مذكرة تطالب بالتعديلات، لكن هذه المحاولة تم اجهاضها سريعاً، وجرت تفاهمات أثمرت توقيع أربعة عشر عضواً من أعضاء المجلس المنتخبين والمعينين على مذكرة أخرى يوافقون

فيها على المعاهدة، واعتبرتها رئاسة المجلس بمثابة موافقة أغلبية المجلس على المعاهدة، وجرى التصويت على أساسها، في ظل غياب عضوين، ومعارضة أربعة أعضاء انسحبوا احتجاجاً من جلسة التصويت، بعد أن أعلنوا موقفهم الرافض للمعاهدة.

ونجد أن الجدل لم ينته حول المعاهدة باقرار المجلس لها، فقد بقيت حاضرة في الجدل السياسي والتشريعي والرقابي داخل جلسات المجلس وأعماله، بسبب ما منحته لسلطة الانتداب من هيمنة على شؤون الإمارة كلها. وكانت المعاهدة تقف في خلفية الخلاف الذي نشب بين المجلس من جهة، والحكومة والمعتمد البريطاني من جهة ثانية، حول ميزانية الإمارة لعام ١٩٣١–١٩٣٢، فقد برز مدى ثقل المعاهدة ووطأتها في هذه المناسبة الهامة، إذ كشفت مدى اشتباك المعتمد البريطاني، ومن خلفه الحكومة البريطانية، بالتفاصيل السياسية والاقتصادية والادارية، كلها لحكومة شرقي الأردن، وشكلت هذه المناسبة فرصة للمجلس لاستعادة هيبته، ولتأكيد استقلاليته عن رغبات المعتمد البريطاني وحكومته، وحرص المجلس على عدم تسجيل سابقة تاريخية تمنح المعتمد البريطاني السيطرة على قرار المجلس وفقا للرؤية البريطانية، فرفض المجلس بغالبية إن لم يكن بإجماع الأعضاء المنتخبين، الاستجابة للملاحظات والتعديلات التي يرغب المعتمد البريطاني إدخالها على الموازنة العامة للإمارة؛ فجاء قرار حل المجلس لرفضه الانصياع لرغبات المعتمد البريطاني. وهكذا، يمكننا القول بأن المعاهدة واستحقاقاتها كما كانت سبباً في مولد المجلس التشريعي الأول، كانت سبباً مباشراً في قرار حله، فلم يكمل مدته المنصوص عليها في القانون الأساسي، وذلك على قاعدة موقفه من الموازنة العامة للعام ١٩٣١–١٩٣٢.

Abstract

Study on the ١٩٢٨ Jordan-British Treaty in the Archives of the First Jordanian Legislative Council

By Basaam Abd ElSalam

The objective of this research is to examine the standpoint of the First Jordanian Legislative Council (١٩٢٩-١٩٣١), from the Jordanian-British Treaty of ١٩٢٨. The importance of this research is to shed light on the roots of both legislative and political life in Jordan. This council is considered the first of its kind for important national and political issues, such as the independence, sovereignty and constitutional rule of Emirate of Trans-Jordan.

also, this research draws upon the basic structure for the early stages of establishing legislation and political and social issues in Jordan including the British mandate, independence, and constitutional sovereignty. The credibility of this research is based on previous 'Meeting Minutes' of the Jordanian Legislative Council held in the archives of the Jordanian Parliament to reflect the truth about the discussions that took place in the Council on the treaty. These 'Meeting Minutes' resulted an accurate portrayal of the perspectives of participants or trend towards different standpoints within the council regarding the treaty both of which related or branched from the original ideas and was a re-occurring issue throughout all the Council's sessions.

Key Words: Keywords: Jordan's History, Legislative Life, Treaty of ١٩٢٨, National Movement, Era of Emirate of Trans-Jordan.

المصادر والمراجع

أولا- الوثائق باللغة العربية :

محاضر جلسات المجلس التشريعي الأردني الأول، أرشيف مجلس الأمة، مكتبة مجلس النواب الأردني، عمان.

http://www.representatives.jo

ثانيا- الوثائق باللغة الانجليزية:

Agreement between the United Kingdom and Trans – Jordan ٢٠ February ١٩٢٨, in: Records of Jordan ١٩١٩-١٩٦٥, Volume٣.

ثالثا- الصحف:

الجريدة الرسمية. عمان – الأردن. موقع رئاسة الوزراء الأردنية.

http://pm.gov.jo/newspaper

جريدة فلسطين، مركز الوثائق والمخطوطات، مكتبة الجامعة الأردنية. عمان – الأردن.

رابعاً- الكتب باللغة العربية:

١. ابن الحسين، عبدالله، الآثار الكاملة للملك عبدالله بن الحسين، مطبعة السفير، عمان، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٨.

٢. البطوش، بسام، الأردن وفلسطين، نظرات في التاريخ المشترك، دار كنوز المعرفة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

٣. خريسات، د. محمد عبدالقادر، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي الأردني ١٩١٨–١٩٣٩، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١.

٤. الزركلي، خير الدين، عامان في عمّان، مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن ١٩٢١–١٩٢٣، تحقيق ومراجعة عيسى الحسن، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

٥. محافظة، د. علي، تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة ١٩٢١–١٩٤٦، مركز الكتب الأردني، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.

٦. الموسى، سليمان، تأسيس الإمارة الأردنية، ١٩٢١–١٩٢٥، دراسة وثائقية، مكتبة المحتسب، عمان الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، ١٩٨٩.

خامساً– الكتب باللغة الانجليزية:

١. Shwadran, Benjamin, Jordan Astate of Tension, New York: Council for Middle Eastern Affairs Press, ١٩٥٩.